



كي بي أم جي ٢٥ المنطقة الدائرية الثالث
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب. ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تلفون: +٩٧٤ ٤٤٥٧٦٤٤٤
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٣٦٧٤١١
الموقع الإلكتروني: kpmg.com/qa

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في شركة قطر للتأمين ش.م.ع.ق

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسوق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة") الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية ("هيئة قطر") كلفنا مجلس إدارة شركة قطر للتأمين ش.م.ع.ق. ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم مجلس الإدارة فيما إذا كان لدى الشركة الإجراءات الكافية للالتزام بالالتزام الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر للأسوق المالية والتشريعات الأخرى وما إذا كانت الشركة ملتزمة بمواد نظام الحوكمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي متطلبات المادة ٤ من النظام الخالية من الأخطاء الجوهرية والمعلومات الواردة فيها. قدم مجلس الإدارة تقييمه فيما إذا كان لدى الشركة الإجراءات الكافية للالتزام بالالتزام الأساسي ونصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسوق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وأمثال الشركة لم المواد نظام الحوكمة ("البيان")، الذي تمت مشاركته مع كي بي أم جي في ٦ مارس ٢٠٢٤، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

كما ان مجلس الإدارة أيضاً مسؤول عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمان التزام الشركة بالقوانين واللوائح المطبقة على انشطتها. و يتتحمل مجلس الإدارة مسؤولية التأكيد من تلقى الإدارة والموظفين المشاركون في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغيرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعدته الشركة و تقديم تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل)، عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية الصادر عن المجلس الولي لمعايير التدقيق. هذا المعيار يتطلب منا التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى ذي معنى من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، كما وأن لدى الشركة الإجراءات الكفيلة للالتزام بنظامه الأساسي، ونصوص قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وأن الشركة ممتنعة باشتراطات مواد نظام الحكومة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

طبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١ ، و الذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ و تشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالإمتثال للمطالبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية الواجب تطبيقها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمطالبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنا المعايير الدولية للاستقلالية)" (قواعد السلوك الأخلاقي)، والمبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لامتثال الشركة ببنود النظام الخاص بها وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثالها لمواد النظام وظروف المشاركة الأخرى، واعتبارنا المجالات التي من المحتل أن تنشأ فيها حالات عدم امتثال جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهم لأسلوب الشركة للالتزام بنظامها الأساسي ونصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام الشركة لمواد نظام الحكومة والظروف الأخرى المهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف، ولكن ليس لأغراض التعبير عن استنتاج بشأن فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على الإعداد والعرض العادل للبيان.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة الإجراءات التي تتبعها الشركة للالتزام بنظامها الأساسي ونصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام الشركة بمواد نظام الحكومة، مدى ملاءمة المعايير المستخدمة من قبل الشركة في إعداد البيان في ظل ظروف المهمة، تقييم مدى ملاءمة السبل، السياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

مسؤولياتنا (تابع)

تحتاج الإجراءات المتبعه في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهام التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات مواد نظام الحوكمة.

تتضمن الإجراءات المتبعه في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى الشركة عملية مطبقة للالتزام بنظامها الأساسي وبنصوص قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، متضمنة بنود نظام الحوكمة؛
- فحص الأدلة المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة بنود نظام الحوكمة؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بنظام الحوكمة (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

جزء من هذه المهمة، لم نقم بآلية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة وتقرير حوكمة الشركات السنوي اللذان من المتوقع إتاحتهما لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي وتقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليهم، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

خصائص البيان والقيود عليه

العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الضوابط والاشتراطات القانونية تعتمد على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراء، تفسيرهم لهدف مثل هذا الإجراء، تقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بصورة صحيحة وفي بعض الحالات لن يحتفظوا بأدلة للتدقيق. كما يلاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الامتثال يتبع أفضل الممارسات التي قد تختلف من شركة لأخرى، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير لمقارنتها. المعلومات غير المالية تخضع بصورة أكثر لقيود متصلة من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقييم مجلس الإدارة للإجراءات الكفيلة بالالتزام بالنظام الأساسي ونصوص قانون هيئة قطر لأسواق المال والتشريعات ذات الصلة،

خصائص البيان والقيود عليه (تابع)

متضمنة الامتثال بنظام الحكومة والطرق المستخدمة لتحديد مثل هذه المعلومات. بسبب القيود المتصلة في الضوابط الداخلية على الامتثال ببعض القوانين واللوائح، متضمنة احتمال التواطؤ أو التجاوز غير الصحيح من قبل الإدارة للضوابط، قد تحدث الأخطاء الجوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها.

تم اعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم العملية المطبقة للالتزام بالنظام الأساسي للشركة وبنصوص قانون ولوائح هيئة قطر لأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والالتزام بأحكام مواد نظام الحكومة.

النتيجة

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيَّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافي ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يتدار إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، أن لدى الشركة إجراءات مطبقة للالتزام بنظمها الأساسية، وبنصوص قانون ولوائح هيئة قطر لأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وأن الشركة ملتزمة بأحكام مواد نظام الحكومة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.



تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن علمنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة وهيئة قطر للأأسواق المالية على أساس أنه لن ينسخ أو يشار إليه أو يُفصح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.



*Yacoub
Khalil*

يعقوب حبيقة
كي بي إم جي
سجل مرافق الحسابات رقم ٢٨٩
بترخيص من هيئة قطر للأأسواق المالية: مدقق خارجي،
رخصة رقم ١٢٠١٥٣

٦ مارس ٢٠٢٤
الدوحة
دولة قطر

مرفق: تقييم مجلس الإدارة حول الامتثال لقانون و لوائح هيئة قطر للأأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك مواد نظام الحكومة.